

## الصحة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

جمعية الصحة العالمية التاسعة والستون،

إذ تؤكد مجدداً على دستور المنظمة الذي ينص على أن التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه هو أحد الحقوق الأساسية لكل إنسان دون تمييز بسبب العنصر أو الدين أو العقيدة السياسية أو الحالة الاقتصادية أو الاجتماعية؛

وإذ تؤكد مجدداً أيضاً على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١/٧٠ (٢٠١٥) المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، الذي اعتمدت فيه الجمعية العامة الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، تسليماً بأن القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر التحديات العالمية وشرط لا غنى عنه للتنمية المستدامة ولإيجاد عالم خالٍ من الفقر والجوع والمرض والحرمان، عالم يسود فيه احترام حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية بما يشمل توفير الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية على نحو منصف وشامل، وتكفل فيه السلامة البدنية والنفسية والاجتماعية؛

وإذ تؤكد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣١٣/٦٩ في ٢٧ تموز/ يوليو ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءاً أصيلاً من خطة عمل ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، وتدعمها وتكملها، وتساعد على استجلاء سياق غايات وسائل تنفيذها بسياسات وتدابير ملموسة، وتؤكد مجدداً الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وخلق بيئة مواتية على مختلف الأصعدة للتنمية المستدامة بروح من الشراكة والتضامن الدوليين؛

وإذ تُسَلِّمُ بالإنجازات الكبيرة للأهداف الإنمائية للألفية بشأن تحفيز الأعمال الجماعية على المستوى العالمي من أجل تحسين الحصائل الصحية، ولاسيما فيما يتعلق باستيفاء الغايات العالمية الخاصة بفيروس العوز المناعي البشري والسل والملاريا وتخفيض وفيات الأطفال بنسبة ٥٣٪ ووفيات الأمهات بنسبة ٤٤٪، وهي تخفيضات جديرة بالترحيب حتى وإن كانت لم تحقق غايات الأهداف؛

وإذ تُدَكِّرُ بالقرارين جص ٦٦٤-١١ (٢٠١٣) وجص ٦٧٤-١٤ (٢٠١٤) بشأن الصحة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ اللذين يشاركان إلى أهمية الصحة في تلبية أهداف التنمية المستدامة الأوسع نطاقاً والحاجة إلى تسريع التقدم بشأن الأعمال التي لم تكتمل من الأهداف الإنمائية للألفية؛

وإذ تُسَلِّمُ بأهمية استراتيجيات المنظمة وخطط عملها العديدة المتصلة بالصحة والنظم الصحية والصحة العمومية، كإدوات مفيدة في مواصلة العمل بشأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وإذ تؤكد أن دعم

المنظمة للبلدان في تنفيذ هذه الاستراتيجيات ينبغي أن يوفّر بطريقة متسقة، ومتوائمة مع الاحتياجات والسياقات والأولويات الوطنية، وبالتنسيق الفعّال مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى؛

وإذ تسلّم أيضاً بالفرصة التي تتيحها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ لاعتماد نهج متكامل ومتعدد القطاعات بدرجة أكبر إزاء الصحة، والترويج الصحي والعافية يُسلّم بأن النظم الصحية كيان متسق يتألف من النظم والخدمات وليس سلسلة من المبادرات المنفصلة المعنية بأمراض أو مواضيع محدّدة؛

وإذ تسلّم علاوة على ذلك بأن التغطية الصحية الشاملة تعني قدرة كل الناس بدون تمييز على الوصول إلى مجموعة محددة وطنياً من الخدمات الصحية الأساسية الضرورية الترويجية، والوقائية، والعلاجية، والملطفة، والتأهيلية، وإلى الأدوية واللقاحات الأساسية، والسلامة، وذات التكلفة المعقولة، والفعالة، والجيدة، مع ضمان أن هذه الخدمات لا يعرّض المستخدمين في الوقت نفسه إلى مصاعب مالية، مع التأكيد بشكل خاص على الشرائح الفقيرة، والضعيفة، والمهمّشة من السكان؛<sup>١</sup>

وإذ تقر بأن العاملين الصحيين والقوى العاملة الصحية العمومية هم جزء أصيل في بناء نظم صحية قوية وصامدة تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

وإذ تُذكّر بالقرار EBSS3.R1 (٢٠١٥) بشأن الإيبولا الذي سلّم المجلس التنفيذي فيه بالضرورة الملحة لتوفير جميع البلدان لنظم صحية قوية وقادرة على الصمود ومتكاملة بمستطاعها تنفيذ اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥) بشكل كامل، ولديها القدرة على التأهب لحالات الطوارئ المتعلقة بالصحة، وإحراز تقدم صوب تحقيق التغطية الصحية الشاملة التي تعزز سبل الحصول على الخدمات الصحية بشكل شامل ومنصف ويضمن تقديم الخدمات الجيدة بأسعار معقولة؛

وإذ تسلّم بأهمية تعزيز النظم الصحية وبناء القدرات من أجل التدابير الصحية العمومية الواسعة النطاق وحماية الصحة وترويجها والعمل على التصدي لمحدّثات الصحة الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية دعماً لضمان الحياة الصحية وترويج العافية للجميع بكل الأعمار؛

وإذ تُذكّر أيضاً بأهمية تدعيم مواءمة وتنسيق التدخلات العالمية في ميدان تقوية النظم الصحية، بما في ذلك على مستوى الرعاية الصحية الأولية، وتقر بالدور الهام الذي ينبغي أن تضطلع به منظمة الصحة العالمية في هذا الصدد؛

وإذ تحيط علماً بالبنية التحتية، والأصول، والموارد البشرية للمبادرة العالمية لاستئصال شلل الأطفال، وعملية الموروث الجارية على امتداد البلدان حسب الاقتضاء؛

وإذ تؤكد على الحاجة إلى تركيز المشاركة المجتمعية الانتباه على التكامل الرشيد والاستشراقي للعاملين الصحيين على المستوى المجتمعي بدرجة أكبر في النظم الصحية العاملة المتسقة مع غايات البلد وإجراءاته، وعلى أنهم عناصر فاعلة رئيسية لتوفير الخدمات الصحية الأساسية مباشرة إلى المجتمعات المحلية من أجل تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

١ انظر القرار جص ٦٧-١٤ (٢٠١٤).

## الأهداف

وإذ تؤكد مجدداً على أن أهداف وغايات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ متكاملة ولا تقبل التجزئة، وأنها توازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي) والمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، وأنها ذات طبيعة عالمية وقابلة للتطبيق على نحو شامل، مع مراعاة الحقائق والقدرات ومستويات التنمية الوطنية المختلفة واحترام السياسات والأولويات الوطنية؛

وإذ ترحب بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة "ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار"، وإذ تؤكد مجدداً غاياتها المحددة والمترابطة وكذلك الأهداف والغايات الأخرى المرتبطة بالصحة، وإذ تشدد على أهمية تعزيز النظام الصحي بالنظر إلى دوره الحاسم في تحقيق جميع الغايات؛

وإذ تؤكد مجدداً أيضاً على التزامات محددة بتعزيز الصحة البدنية والنفسية والرفاه، وعلى توسيع نطاق متوسط العمر المتوقع للجميع، على النحو الوارد في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بما في ذلك: تحقيق التغطية الصحية الشاملة والحصول على الرعاية الصحية الجيدة؛ وضمان ألا يترك أي شخص متخلفاً عن الركب؛ وتسريع وتيرة التقدم المحرز حتى الآن في خفض معدل وفيات المواليد والأطفال والأمهات عن طريق وضع نهاية لجميع هذه الوفيات التي يمكن تجنبها قبل عام ٢٠٣٠؛ وحصول الجميع على خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية، بما في ذلك خدمات تنظيم الأسرة والمعلومات والتثقيف؛ وإنهاء أوبئة فيروس العوز المناعي البشري/ الأيدز والسل والملاريا فضلاً عن تسريع جهود مكافحة التهاب الكبد، والإيبولا وسائر الأمراض السارية والأوبئة، بما في ذلك عن طريق معالجة تزايد مقاومة مضادات الميكروبات ومشكلة الأمراض المدارية المهملة والتي تؤثر على البلدان النامية؛ والوقاية من الأمراض غير السارية وعلاجها، بما في ذلك الاضطرابات السلوكية والتنموية والعصبية، والتي تمثل تحدياً كبيراً للتنمية المستدامة؛

وإذ تؤكد على أن الصحة لا تمثل مجرد غاية في حد ذاتها، وإنما هي وسيلة لتحقيق غايات أخرى تدرج ضمن أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وإذ تشير إلى أن الاستثمارات في مجال الصحة تسهم في النمو الاقتصادي الجامع المستدام، والتنمية الاجتماعية، والحماية البيئية، واستئصال الفقر والجوع والحد من الإجحاف، وإذ تسلّم أيضاً بالفوائد المتبادلة بين تحقيق الهدف الخاص بالصحة وبلوغ جميع الأهداف الأخرى؛

وإذ تؤكد مجدداً على الاستراتيجية وخطة العمل العالميتين بشأن الصحة العمومية والابتكار والملكية الفكرية؛<sup>١</sup>

## وسائل التنفيذ

وإذ تدرك أيضاً أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما فيها أهداف التنمية المستدامة، يمكن تحقيقها في إطار تنشيط شراكة عالمية من أجل التنمية المستدامة، تدعمها السياسات والإجراءات الملموسة الواردة في خطة عمل أديس أبابا، والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والتي تساعد، وتكمل، وتعين على بيان سياق غايات وسائل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، بما في ذلك آلياتها لتيسير التكنولوجيا، والتي تتعلق بالموارد العامة المحلية، وأنشطة الأعمال والتمويل الخاصة المحلية والدولية، والتعاون الإنمائي الدولي، والتجارة الدولية كمحرك للتنمية، والديون والقدرة على تحمل الدين، والتصدي للمسائل النظمية، والعلوم، والتكنولوجيا، والابتكار، وبناء القدرات، والبيانات، والرصد، والمتابعة؛

١ المعتمدين في القرار جص ٦١-٢١ (٢٠٠٨) والقرار جص ٦٢-١٦ (٢٠٠٩).

وإذ تكرر تأكيد وسائل التنفيذ الخاصة بالغايات في إطار الهدف ١٧ وفي إطار الأهداف الأخرى للتنمية المستدامة، تعتبر أساسية لتحقيق الخطة وتتسم بأهمية مكافئة للأهداف والغايات الأخرى، وتشدد أيضاً على أن الغايات ٣ أ و ٣ ب و ٣ ج و ٣ د وكذلك الغايات المترابطة الأخرى تمثل عناصر مهمة لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

وإذ تؤكد مجدداً أن نطاق وطموح خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ يتطلبان شراكة عالمية متجددة للتنمية المستدامة في سبيل تعبئة الوسائل الضرورية لضمان تنفيذها، علماً بأن هذه الشراكة ستعمل بروح من التضامن العالمي، ولاسيما التضامن مع الأشد فقراً ومع الناس الذي يواجهون حالات الضعف، وأنها ستيسر الانخراط العالمي الكثيف لدعم تنفيذ كل الأهداف والغايات، وأنها ستجمع بين الحكومات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، ومنظومة الأمم المتحدة، والجهات الفاعلة الأخرى، وستقوم بتعبئة كل الموارد المالية وغير المالية المتاحة؛

### المتابعة والاستعراض

وإذ تذكر بالفقرة ٤٨ من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١/٧٠ لمساعدة الحكومات في متابعتها واستعراضها للأهداف والغايات، بما في ذلك وسائل التنفيذ، ويؤكد على التزام قطاع الصحة بالمساهمة ودعم هذه العملية، ولاسيما الالتزام بتعزيز القدرات الإحصائية في البلدان النامية؛

وإذ تقر بأن المنتدى السياسي الرفيع المستوى برعاية الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي سيضطلع بالدور المحوري في الإشراف والمتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي،

#### ١- تحث الدول الأعضاء<sup>١</sup> على ما يلي:

(١) أن تُعزز العمل الشامل على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي بغية تحقيق أهداف وغايات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ المتعلقة بالصحة؛

(٢) أن تُعطي أولوية لتعزيز النظم الصحية، بما في ذلك ضمان توفير قوى عاملة صحية مدربة بشكل كاف ومنحها المكافآت الكافية لتحقيق التغطية الصحية الشاملة والحفاظ عليها، فيما يعرف بالإتاحة الشاملة للجيد من الخدمات التعزيزية والوقائية والعلاجية والتأهيلية والمكلفة، بما في ذلك إتاحة الأدوية واللقاحات الأساسية المأمونة والفعالة والجيدة والميسورة التكلفة للجميع، وضمان الحماية من الإنفاق المباشر على الصحة، مع التركيز بصفة خاصة على الشرائح الفقيرة والسريعة التأثر والمهمشة من السكان،<sup>٢</sup> باعتبارها عناصر أساسية لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

(٣) أن تؤكد على ضرورة العمل التعاوني على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي عبر جميع القطاعات الحكومية وداخلها لمعالجة المحددات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية للصحة، وللمحد من الإجحاف الصحي، وخصوصاً من خلال تمكين النساء والفتيات، والمساهمة في التنمية المستدامة، بما في ذلك إدماج "الصحة في جميع السياسات" حسب الاقتضاء؛

(٤) أن تُحدد أولويات الاستثمارات في مجال الصحة بشكل مناسب وتعزز تعبئة الموارد المحلية والدولية الموجهة إلى الصحة واستخدامها الفعال، وفقاً لما قد تحققه الاستثمارات في الصحة من آثار واسعة النطاق ومتعددة القطاعات على الاقتصادات والمجتمعات المحلية؛

١ وحسب الاقتضاء، منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمي.

٢ انظر القرار جص ٦٧٤-١٤.

(٥) أن تدعم البحث والتطوير في مجال اللقاحات والأدوية الخاصة بالأمراض السارية وغير السارية التي تؤثر في البلدان النامية في المقام الأول، وإتاحة سبل الحصول على الأدوية واللقاحات الأساسية بتكلفة ميسورة وفقاً لإعلان الدوحة بشأن اتفاق "تريبس" الذي يؤكد حق البلدان النامية في استخدام أحكام الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وبالصحة العامة الخاصة بأوجه المرونة اللازمة لحماية الصحة العمومية ولاسيما إتاحة الأدوية للجميع؛<sup>١</sup>

(٦) أن تُعزز الحوار بين المجموعات الطبية والبيطرية والبيئية مع إيلاء اهتمام خاص للأمراض الناشئة والمعودة، إلى جانب ظهور مسببات الأمراض المقاومة لمضادات الميكروبات بطريقة تساعد في تعزيز وتحسين الترصد والبحث واتخاذ التدابير الوقائية والتدريب لضمان توفير أو بناء القدرات اللازمة لمواجهة هذه التحديات الصحية العالمية وإدارتها؛

(٧) أن تطور، على أساس الآليات القائمة حيثما أمكن ذلك، عمليات مساعلة وطنية جيدة تتسم بالشمولية والشفافية، بما يتفق مع السياسات والخطط والأولويات الوطنية، للقيام بالترصد المنتظم واستعراض التقدم المحرز في تحقيق أهداف وغايات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والتي ينبغي أن تشكل الأساس لتقييم التقدم المحرز على الصعيدين العالمي والإقليمي؛

٢- **تطلب من المدير العام ما يلي:**

(١) أن يعزز نهجاً متعدد القطاعات وأن تشارك المنظمة بفعالية على جميع المستويات بهدف تنفيذ أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ فيما يتعلق بالصحة بشكل منسق، وفقاً لمبدأ مفاده أن أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ متكاملة وغير قابلة للتجزئة، بما في ذلك من خلال الموازنة وتحسين التعاون عبر برامج المنظمة؛

(٢) أن يشارك في سياق التخطيط الاستراتيجي والتنفيذ والتبليغ على نطاق منظومة الأمم المتحدة، من أجل ضمان تقديم الدعم المتسق والمتكامل لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

(٣) أن يقوم بدور استباقي في دعم التنفيذ المتكامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على كل من المستوى الوطني والإقليمي والعالمي، بالتشاور مع الدول الأعضاء، لوضع خطة طويلة الأجل لتعظيم أثر مساهمات المنظمة على جميع المستويات في سبيل تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

(٤) أن يعمل مع فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، حسب الاقتضاء، من أجل مواصلة إعداد وبلورة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة؛

(٥) أن يتخذ خطوات لضمان تطوير القدرات والموارد اللازمة، على جميع مستويات المنظمة، والحفاظ عليها لتحقيق النجاح في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخاصة لدعم شمولية وتكامل الخطط الوطنية المعنية بالصحة كجزء من تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، مع الإقرار بأن الكفاءات اللازمة تشمل القدرة على العمل مع قطاعات متعددة، والاستجابة لمجموعة أوسع نطاقاً من الأولويات الصحية، بما في ذلك دعم التقدم صوب تحقيق التغطية الصحية الشاملة وتوفير الدعم لبناء القدرات أو الدعم التقني؛

(٦) أن يساعد الدول الأعضاء في تعزيز البحث والتطوير في مجال التكنولوجيا والأدوات الجديدة وكذلك تقييم التكنولوجيات الصحية، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات البلدان النامية المتعلقة بالبحوث

١ انظر الغاية ٣ب من الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة.

الصحية والتطوير، بالاعتماد على الاستراتيجيات وخطط العمل والبرامج ذات الصلة، ولاسيما بالاستناد إلى الاستراتيجية وخطة العمل العالميتين بشأن الصحة العمومية والابتكار والملكية الفكرية وعملية متابعتها بغية تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولاسيما تحقيق إتاحة اللقاحات والأدوية ووسائل التشخيص الجيدة والمأمونة والفعالة والميسورة التكلفة اللازمة لعلاج الأمراض السارية وغير السارية أمام الجميع.

(٧) أن يدعم الدول الأعضاء في إجراء بحوث النُظم الصحية لوضع نهج أكثر فعالية لتأمين وتوفير الإتاحة الشاملة للخدمات الصحية مع إيلاء عناية خاصة لاحتياجات البلدان النامية؛

(٨) أن يبسر التعاون المحسن بين بلدان الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والتعاون الدولي بشأن ما يتعلق بالصحة من العلوم والتكنولوجيا والابتكار وإتاحتها، ويعزز تبادل المعارف بناءً على شروط متفق عليها، بما في ذلك من خلال تحسين التنسيق بين الآليات القائمة، ولاسيما على صعيد الأمم المتحدة، ومن خلال آلية عالمية لتيسير التكنولوجيا؛

(٩) أن يعمل مع الدول الأعضاء لضمان أن المنظمة ستساهم مساهمة فعالة في متابعة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، في إطار ولايتها القائمة، عن طريق دعم الاستعراضات المواضيعية للتقدم المحرز صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك المواضيع الشاملة التي تصب حينها أمكن في دورة المنتدى السياسي الرفيع المستوى وتتواءم معها، وفقاً لطرائق تحدها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في سياق المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

(١٠) أن يقدم تقريراً إلى الدول الأعضاء بشكل دوري، على الأقل مرة كل سنتين، عن التقدم العالمي والإقليمي في تحقيق أهداف الصحة ككل والغايات المرتبطة بها والأهداف والغايات الأخرى المتعلقة بالصحة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك التركيز على التغطية الصحية المستدامة والإنصاف؛

(١١) أن يدعم الدول الأعضاء في تعزيز قدراتها الإحصائية الوطنية على جميع المستويات، ولاسيما في البلدان النامية، من أجل ضمان بيانات الصحة العالية الجودة والمتاحة والملائمة التوقيت والتي يعول عليها والمصنفة، بما في ذلك من خلال الهيئة التعاونية للبيانات الصحية عند اللزوم؛

(١٢) أن يدعم الدول الأعضاء في تعزيز التبليغ بشأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولاسيما الهدف المتعلق بالصحة والغايات المرتبطة به؛

(١٣) أن يأخذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في الاعتبار عند إعداد الميزانية البرمجية وبرنامج العمل العام، حسب الاقتضاء؛

(١٤) أن يقدم تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار إلى جمعية الصحة العالمية السبعين مع تقديم تقارير إلى جمعيات الصحة المستقبلية مرة كل سنتين على الأقل بعد ذلك.

الجلسة العامة الثامنة، ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٦  
ج٦٩/المحاضر الحرفية/٨

= = =